الأنباء
الاحد 9 سبتمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

«المركزي» يصدر تقريره السنوي للسنة المالية 2018/2017

الهاشل: الأجواء مواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة

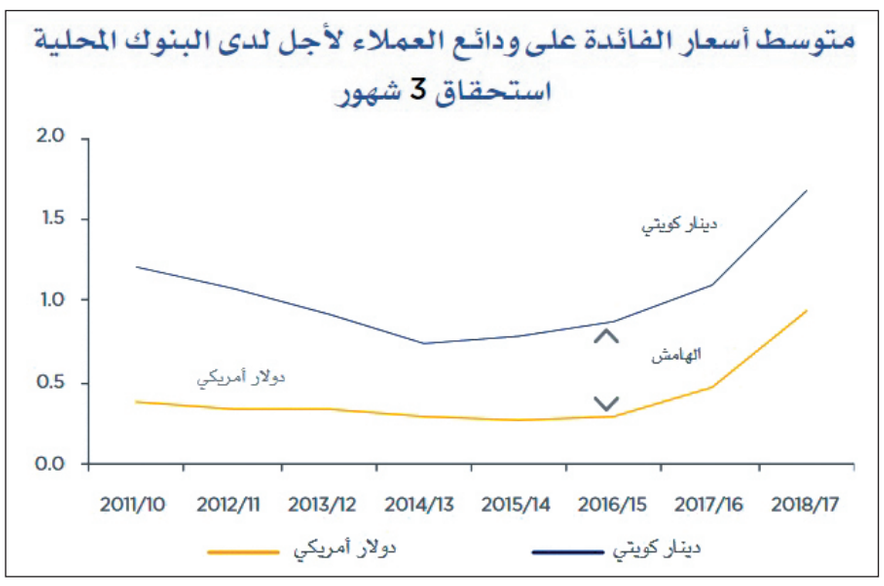

د.محمد الهاشل

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي للسنة المالية 2018/17 استعرض فيه أبرز المؤشرات والإجماليات النقدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة في مجالات تطورات كل من سعر صرف الدينار الكويتي، وأسعار الفائدة المحلية، وعرض النقد، والودائع، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وأدوات الدين العام، والميزانية المجمعة للبنوك المحلية، ومعدل التضخم المحلي، بالإضافة إلى أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17، وأهم العمليات المصرفية التي أنجزها، وأبرز الأعمال التي قام بها بنك الكويت المركزي لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبنية نظم المعلومات لديه، خلال السنة المالية المشار إليها. وقال د.محمد الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح صحافي بهذه المناسبة ان أبرز مضامين التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2018/17 في ضوء المتابعة المستمرة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، واستمرارا لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تشكل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يكرس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 برفع سعر الخصم لديه بمقدار 25 نقطة أساس في 21 مارس 2018 ليصبح 3,0٪ (من 2,75٪ إلى 3,00٪)، وجاء ذلك في أعقاب قيام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية في التاريخ المذكور.

تعليمات «المركزي» زادت من حماية حقوق العملاء ومبادراته رسّخت تميز الكوادر الوطنية في المجال المصرفي

221 مليون دينار زيادة في الودائع بنمو 0,5٪ لتصل إلى 42,16 مليار دينار

استقرار سعر الصرف

وبموازاة ذلك، واصل «المركزي» خلال السنة المالية 2018/17 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى وفق النظام القائم على ربط سعر صرف الدينار بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع الكويت، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار للعام المالي الماضي نحو 302,05 فلس لكل دولار، مقابل نحو 303,09 فلوس لكل دولار للسنة المالية السابقة، بما يمثل انخفاضا في سعر صرف الدولار الأميركي قيمته 1,04 فلس ونسبته 0,34٪.

القروض والودائع

وعلى صعيد تطورات محفظتي القروض والودائع للبنوك المحلية، أشار الهاشل إلى أن أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية قد شهدت خلال السنة المالية 2018/17 ارتفاعا قيمته 671,5 مليون دينار ونسبته 1,9٪، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو 35,6 مليار دينار، مقارنة بمستواها البالغ نحو 34,9 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنحو 220,7 مليون دينار وبنسبة 0,5٪ لتصل إلى نحو 42,16 مليار دينار في نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل نحو 41,9 مليار دينار بنهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة للزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 313 مليونا وبنسبة 0,9٪، والانخفاض في أرصدة ودائع الحكومة بنحو 92,3 مليون دينار وبنسبة 1,3٪ في نهاية السنة المالية 2018/17.

تنظيم السيولة

ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات وتورق الخزانة) في نهاية السنة المالية 2018/17 ليصل إلى نحو 4,54 مليارات دينار مقابل نحو 3,8 مليارات بنهاية السنة المالية السابقة، كما ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات وتورق البنك المركزي، ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى 3,02 مليارات دينار، مقابل مستواه البالغ نحو 2,8 مليارات دينار بنهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعا نسبته 7,6٪.

مكافحة الاحتيال المالي

وأكد الهاشل حرص المركزي على تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها بهدف مكافحة عمليات الاحتيال المالي التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية كافة على المستوى العالمي خلال السنة المالية 2018/17.

كما استمرت جهود بنك الكويت المركزي في مجال الرقابة والإشراف لتعزيز دعامات الاستقرار المالي من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهدف التنسيق والتعاون بينهما بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات الخاضعة لرقابة الهيئة إصدارا وتداولا.

313 مليون دينار زيادة بودائع «الخاص» و92,3 مليون دينار انخفاضاً بأرصدة الحكومة

4,5 مليارات دينار رصيد أدوات الدين العام و3 مليارات رصيد سندات وتورق «المركزي»

الكوادر الوطنية

توالت جهود المركزي لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني من خلال ابتعاث بعض موظفيه للدراسات العليا في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على تميز الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه.

وفي سياق موازٍ، استمرت خلال السنة المالية 2018/17 مساعي بنك الكويت المركزي الهادفة إلى تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات العمل المصرفي والمالي بالتعاون مع البنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية، وذلك من خلال العديد من البرامج والمبادرات.

تقرير الشال

22,8 ألف مبنى خال في الكويت

قال تقرير الشال الاقتصادي ان نسبة المباني الخالية انخفضت قليلا في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها 11,2٪ وعددها نحو 22,8 ألف مبنى من إجمالي 203,8 آلاف مبنى، مقارنة بنحو 23,4 ألف مبنى خال من إجمالي 202,4 ألف مبنى في نهاية 2017، أي ما نسبته 11,6٪.

وأضاف التقرير أن إجمالي عدد المباني في الكويت بلغ نحو 203,8 آلاف مبنى في نهاية يونيو 2018، مقارنة بنحو 202,4 ألف مبنى في نهاية 2017، أي ان عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 0,7٪ خلال الشهور الستة الأولى من عام 2018 (1,4٪ على أساس سنوي متوقع)، وهو أدنى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2017 مقارنة بنهاية عام 2016 والذي بلغ نحو 1,6٪.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها في نهاية يونيو 2018 نحو 716,8 ألف وحدة مقابل 709,3 آلاف وحدة في نهاية 2017، أي بارتفاع 1,1٪ (2,2٪ على أساس سنوي متوقع). وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من نهاية عام 2017 وحتى يونيو 2018 نحو 2,5٪، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى، إذ بلغ 1,6٪ وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي ان التغير على نمط الطلب استمر على نفس المنوال ربما بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ومعه الارتفاع الكبير في مستوى الإيجارات من دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الدخل. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 69٪ من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معا، فتلك المخصصة للعمل فقط.

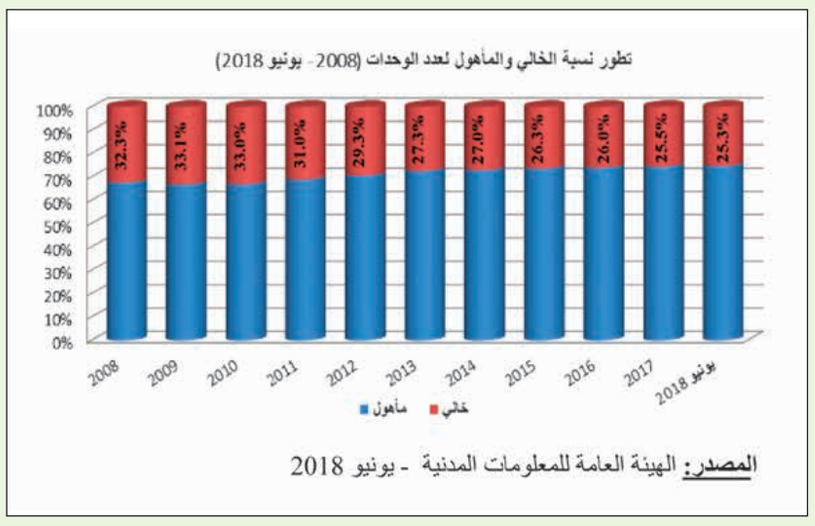

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية - يونيو 2018

1,4٪ نمو سنوي متوقع لعدد المباني

الكويتيون لا يزالون غير واثقين بالبورصة

أفاد تقرير الشال الاقتصادي بأن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 38,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (49,5٪ للشهور الثمانية الأولى من عام 2017) و38,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (49,8٪ للشهور الثمانية الأولى من عام 2017). واشترى المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1,002 مليار دينار، كما باعوا أسهما بقيمة 985,1 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاتهم شراء بنحو 17,3 مليون دينار، وذلك وفقا للشركة الكويتية للمقاصة.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 2,19 مليار دينار، مستحوذين بذلك على 84,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (88,9٪ للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 2,013 مليار دينار، مستحوذين بذلك على 77,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (87٪ للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعا، بنحو 176,9 مليون دينار، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 16,4٪ (8,8٪ للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 422,7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 267,1 مليون دينار، أي ما نسبته 10,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (7,6٪ للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراء بنحو 155,5 مليون دينار، أي أن ثقة المستثمر الخارجي ما زالت أعلى في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد تطورات ترقية البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 5,8٪ (4,2٪ للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 148,8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المبيعة نحو 4,9٪ (3,5٪ للفترة نفسها 2017) أي ما قيمته 127,4 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم شراء وبنحو 21,4 مليون دينار.

«أسواق المال» تطلق خدمات عبر بوابتها الإلكترونية

تستهدف هيئة أسواق المال من خلال استمرارها في إطلاق خدماتها عبر بوابتها الإلكترونية ومتابعة تحديثها بصورة دورية تبسيط إجراءات التعامل معها، وتعزيز ورفع كفاءة العمل لديها من خلال بيئة إلكترونية سهلة ومبسطة، وإنفاذ رؤيتها المتوافقة مع التوجهات الحكومية بشأن ميكنة الأعمال وفق آلية تيسر إجراءات العمل وتوفر كثيرا من الوقت والجهد وتسهم بصورة فاعلة في تحسين بيئة الأعمال في مجال أنشطة الأوراق المالية على وجه العموم. وعلى صعيد ما تقدمه الهيئة من خدمات على وجه التحديد، فإن مجموعة الخدمات الجديدة التي تطلقها الهيئة اعتبارا من اليوم تندرج في هذا إطار تحسين بيئة الأعمال وتضاف إلى الخدمات السابقة التي تم إطلاقها اعتبارا من يونيو من 2016، والمتعلقة بالتزام الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بأحكام الكتاب الخامس عشر من كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بالتقدم للهيئة بتقارير الحوكمة ونماذجها المعتمدة عبر تلك البوابة. وتتراوح الخدمات الجديدة الثماني عشرة التي تطلقها الهيئة عبر بوابتها الإلكترونية اعتبارا من اليوم بين: خدمات قانونية تستهدف تنظيم آليات التواصل بين الهيئة والجهات المشمولة برقابتها لتأدية مختلف البلاغات والقضايا والخدمات ذات الصلة بالنواحي القانونية، وخدمات أخرى خاصة بأنشطة التراخيص كطلبات ترخيص أنشطة أوراق مالية وكذلك طلبات تجديدها وإلغائها. أما ثالث تلك الخدمات فيتصل بمهام التسجيل، كترشيح وتسجيل وإلغاء المناصب أو الوظائف واجبة التسجيل وفقا لقواعد الكفاءة والنزاهة، وكذلك نماذج طلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، ونماذج طلبات قيد تسجيل مراقبي الحسابات لدى الهيئة.

18 خدمة إلكترونية تطلقها الهيئة اعتباراً من اليوم

«بيان»: 951 مليون دينار مكاسب البورصة منذ تقسيم السوق

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن بورصة الكويت أنهت تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث تمكن المؤشران الأول والعام من العودة إلى المكاسب مجددا، وذلك بعد الخسائر التي سجلاها في الأسبوع قبل السابق، وجاء ذلك في ظل عمليات الشراء والتجميع التي استهدفت الأسهم القيادية والثقيلة، لاسيما الأسهم المرشحة للدخول في مؤشر فوتسي، أما مؤشر السوق الرئيسي، فقد أنهى تداولات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء متأثرا بعمليات جني الأرباح التي شملت العديد من الأسهم الصغيرة، خاصة بعد المكاسب التي حققتها تلك الأسهم في الأسبوع قبل الماضي. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع على ارتفاع 0,83٪، مغلقا عند مستوى 5,305,33 نقطة، فيما أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 4,866,42 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0,63٪، بينما أنهى المؤشر العام للسوق تداولات الأسبوع عند مستوى 5,149,42 نقطة، بارتفاع نسبته 0,33٪.

ومع نهاية الأسبوع الماضي سجلت القيمة الرأسمالية للسوق مكاسب منذ تقسيم السوق بما يوازي 951 مليون دينار، حيث وصلت مع نهاية الأسبوع إلى حوالي 28,81 مليار دينار بنمو 0,33٪ عن مستواها في الأسبوع الذي سبقه.

«كفيك»: 2,4٪ انخفاض في الأسواق الخليجية

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها عن الأسواق المالية خلال أغسطس الماضي، أن الأسهم الخليجية متمثلة بمؤشر MSCI IMI لدول مجلس التعاون الخليجي انخفضت بنسبة 2,45٪. حيث كان مؤشر أبوظبي لسوق الأوراق المالية الأفضل أداء، يليه مؤشر عمان بنسبة 1,91٪. كما انخفض مؤشر تداول السعودي 4,18٪. في حين انخفض مؤشر الأسهم الكويتية 1,58٪، وانخفض مؤشر السوق الأول 1,90٪، وانخفض كذلك مؤشر السوق الرئيسي ـ0,93٪. بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي 3,92٪ مع انخفاضات حادة شهدها قطاع الخدمات 10٪ والبنوك 4,83٪ والعقارات 4,67٪. وارتفع مؤشر أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 2,62٪ مع أداء إيجابي شهده قطاع البنوك 6,19٪، والخدمات المالية والاستثمار 2,55٪. كما ارتفع مؤشر قطر QE بنسبة 1,14٪ مع أداء إيجابي من قطاع العقارات بنسبة 7,52٪ وقطاع الاتصالات 2,37٪.

1,5٪ انخفاض مؤشر الأسهم الكويتية خلال أغسطس الماضي